حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

العدد الثاني عشر

١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م

صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر
لأحمد لطفي السيد «دراسة وتحليل»

الدكتور أحمد زكريا الشلق
أستاذ مساعد بقسم التاريخ

- **تعريف بالكاتب .**
- **الخلفية السياسية والاجتماعية .**
- **نظرة تحليلية .**

صاحب هذا الكتاب هو أستاذ الجيل أحمد لطفي السيد (١٨٧٢ - ١٩٦٣) الذي اشتهر بهذا اللقب بين تلاميذه ومريديه ، باعتباره كان رائداً من رواد المثقفين المصريين منذ مطلع هذا القرن ، وقد عاش لطفي السيد حياة ثرية طويلة ، رأى خلالها تلاميذه وقد انتشروا في قنوات الثقافة والتعليم لأكثر من نصف قرن ، يبشرون بأفكاره ويطورونها بالفكر والممارسة . . وقد ولد لطفي لأب كان عمدة لقريته (برقين بمحافظة الدقهلية) وتلقى تعليمه الأولي الديني في القرية ، وعندما أتم تعليمه النظامي ارتحل إلى القاهرة ليدرس بمدرسة الحقوق الخديوية التي كانت آنئذ مدرسة لتفريخ الخطباء والمحامين والقادة السياسيين وكانت بطبيعة الحال محط أنظار الأعيان المصريين لضمان مستقبل أبنائهم . وانتماء لطفي السيد «لطبقة» الأعيان المصريين ، أمر له دلالة سوف يظهر أثرها في تشكيل وعيه وقناعاته . بل سينعكس على مواقفه وآرائه السياسية على نحو ما سنرى ، فسوف تتحدد حركته فيما بعد من معسكر «صفوة» المصريين وأغنيائهم .

أتم لطفي دراسة الحقوق عام ١٨٩٤ ، وقضى عدة سنوات من عمره في وظائف الحكومة ، بدأها مكاتباً في النيابة العمومية ، ثم أصبح سكرتيراً للافوكاتو العمومي ، فمعاوناً للنيابة في بني سويف ، ثم وكيلاً للنيابة عام ١٨٩٦ ، وظل في وظيفته الأخيرة حتى استقال منها عام ١٩٠٥ لخلافه في بعض المسائل القانونية مع النائب العمومي آنذاك . واشتغل لطفي بعد ذلك بالمحاماه بعضاً من عام ١٩٠٦ ، تفرغ بعدها للاشتغال بالصحافة والسياسة .

وسوف نرى أن دراسة لطفي الأولية الدينية ، والتي تركها منذ البداية وانخرط في مدارس الحكومة ذات الطابع المدني ، لم تتعمق في داخله أو تتغلغل كثيراً في تكوينه العقلي ، كما أكسبته فيما بعد دراسة القانون ذهنية دقيقة ومتأنية ، صقلتها الدربة والخبرة العملية من خلال سلسلة الوظائف التي انخرط فيها ، وكانت هذه هي الروافد الأولى في تكوينه العقلي ، ثم تلتها روافد أخرى استقاها من تعرفه على جمال الدين الأفغاني وصداقته لمحمد عبده ، فالتقى بالأول في استانبول واستمع إليه وأعجب به وإن لم يتجاوب بعقليته الهادئة مع حماسة الأفغاني وثوريته ، واختلف إلى حلقات دروس محمد عبده وتشرب كثيراً من أفكاره ومبادئه ، ليصبح من صفوة مريديه .

أما الرافد الأكثر أهمية بعد ذلك فقد استقاه لطفي من اطلاعه على كتابات المستشرقين والفلاسفة الأوروبيين ، وعلماء الآثار والحضارة ، فبالإضافة إلى أنه تلقى دروساً غير نظامية بجامعة جنيف عام ١٨٩٧ ، درس فلسفة النشوء والارتقاء وأصل الأنواع لداروين - كما ترجمها شبلي شميل عام ١٨٩٨ ، وآمن بأفكار كونت وستوارت مل ودوركايم حول التقدم والحرية الفردية ، كما تأثر بأفكار جيرمي بنتام عن مذهب المنفعة ، وبكتابات روسو وأرسطو -وترجم الأخير فيما بعد- في الفكر السياسي ، ثم بأفكار هربرت سبنسر في التربية . . ولن يخفى على قارئه مدىَ تأثره بتلك الثقافة الأوروبية الواسعة والعميقة ، وكيف أنها تغلغلت في صميم تفكيره وتشكيل قناعاته السياسية والاجتماعية فأصبح من دعاة

الفكر التحرري (اللبرالي) .

يضاف إلى كل ما سبق أن لطفي تمرس منذ البداية بالكتابة الصحفية في مجال الثقافة والفكر والقانون منذ اكتمل وعيه السياسي ، وقد روى في مذكراته المنشورة تحت عنوان (قصة حياتي)[1] كيف أنه كان يحرر في مجلة «الموسوعات» التي كان يصدرها زميل دراسته محمد فريد ، إلى جانب أنه أنشأ صحيفة أسماها «الشرائع» ليحرر بها طلبة الحقوق كما أنه كان يكتب بشكل غير منتظم في صحيفة «المؤيد» وغيرها من الصحف التي كانت تصدر في مصر قبل عام ١٩٠٧ . وسوف تظهر آثار دراساته وممارساته بشكل واضح في مقالاته وخطبه وأحاديثه التي بين أيدينا ، الأمر الذي سيعطي انطباعاً واضحاً بأن عقيدته الفلسفية لم تعد تمتد بجذورها إلى التربة العربية الإسلامية ، بقدر ما أصبحت تستمد غذاءها من تربة غربية ، مدنية[2] .

وبرغم انقطاع لطفي السيد عن حياة الوظيفة منذ عام ١٩٠٥ ، واشتغاله بتأليف حزب الأمة وتحريره لصحيفته الشهيرة «الجريدة» إلا أنه عاد مرة أخرى عام ١٩١٥ إلى حياة الوظيفة ، بعد أن اعتقد أنه قال «كلمته» خلال هذه السنوات الزاخرة الخصيبة من حياة مصر والمصريين (١٩٠٧ - ١٩١٤) ، تلك السنوات التي حملت خلالها مصر جنين الثورة الكبرى عام ١٩١٩ في أحشائها . عاد لطفي هذه المرة مديراً لدار الكتب المصرية ، وظل بها حتى وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها فجذبته الحياة العامة والحركة الوطنية إلى صفوفها من جديد ، فانخرط حيناً في تأليف «الوفد المصري» وفي نشاطاته الأولى ، ثم انصرف عنه عندما انقسم ، وتصدع بناء الحركة الوطنية ليعود بعد ذلك عام ١٩٢٢ فينشغل في تأليف حزب الأحرار الدستوريين وصياغة مبادئه واتجاهه السياسي ويصبح عضواً منتسباً مشاركاً في بعض نشاطات الحزب وفي عام ١٩٢٥ اشتغل لطفي أستاذاً بالجامعة المصرية . وكان قد ساعد على تأسيسها في السنوات الأولى من القرن العشرين ، حين كانت «جامعة أهلية» وعندما أعيد تنظيمها

وتولتها الحكومة عام ١٩٢٥ أصبح لطفي أستاذاً للفلسفة بها ثم صار رئيساً لها .

واستكمالاً للتعريف بمسيرته نشير إلى أنه أصبح وزيراً للمعارف في وزارة محمد محمود الأولى -وزارة القبضة الحديدية- (١٩٢٨ - ١٩٢٩) ، كما شاركه أيضاً وزارتيه الثانية والثالثة (١٩٣٨ - ١٩٣٩) وزيراً للدولة ثم للداخلية ، حتى عاد ثانية مديراً للجامعة المصرية ، وظل بها إلى أن فرغ من أعباء الوظيفة وتكاليفها نهائياً في أوائل الأربعينات .

* * *

أما عن كتابات لطفي السيد ، فبالرغم من أنه لم ينشر كتاباً «مؤلفاً» طوال حياته الرحيبة ، كما لم يترجم شيئاً وينشره قبل عام ١٩٢٤ ، عندما نشر ترجمته لأرسطو ، إلا أن حياته ذاتها تظل دائماً كتاباً مفتوحاً يستفاد منه للتأريخ لمرحلة من مراحل مصر ، إلى جانب أن أفكاره ومبادئه ظهرت بشكل أكبر من خلال تلاميذه ، كما أن مقالاته الفياضة والغزيرة ، التي سودت افتتاحيات صحيفة «الجريدة» كل صباح ، ولثمان سنوات متصلة (١٩٠٧ - ١٩١٤) تبقى معيناً لا ينضب كتراث له ، عبر من خلاله وشارك في الحركة الوطنية المصرية ، من منطلق حزبي ، وشارك به في تحديث الفكر السياسي والاجتماعي لمصر في مطلع القرن العشرين ، كما بثت مقالاته دوراً تنويرياً ، من خلال وجهة نظر معينة ، في بث الأفكار التحررية (الليبرالية) والديمقراطية وناقشت مذاهب الحكم وفلسفاته ، وانتقدت الاشتراكية ، وحاولت تأصيل الفكر القومي (الإقليمي) ، ومناهج التربية الحديثة ، وأسهمت في قضايا الإصلاح الاجتماعي من منطلق الفلسفة التحررية التي آمن بها ودعا إليها .

ولانشغال لطفي المستمر في الحركة السياسية وكتابة المقالات اليومية وأحاديث وخطب المناسبات والأحداث المتوالية ، من خلال مسئوليته كرئيس تحرير ، ابتعد عن «صناعة التأليف» المتأنية الهادئة ، مما دعا بعضاً من تلاميذه

إلى جمع بعض مقالاته ونشرها في عدة مصنفات هي :

١ - المنتخبات جـ١ ، جـ٢ جمعهما إسماعيل مظهر ونشرا عام ١٩٣٧ ، ١٩٤٥ .

٢ - صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر ، من مارس ١٩٠٧ - مارس ١٩٠٩ ، عصر الانقلاب الفكري في السياسة الوطنية ، جمعها إسماعيل مظهر ، ونشرت ١٩٤٦ ، وهي المجموعة التي بين أيدينا .

٣ - تأملات في الفلسفة والأدب والسياسة والاجتماع ، جمعها إسماعيل مظهر ، ونشرت عام ١٩٤٦ أيضاً .

٤ - قصة حياتي ، وهي ذكريات لطفي السيد التي أملاها على طاهر الطناحي ، الذي رتبها وقدم لها ونشرها عام ١٩٦٢ .

٥ - مباديء في السياسة والأدب والاجتماع ، وقد جمعها طاهر الطناحي ، ونشرها عام ١٩٦٣ .

أما ترجمات لطفي السيد فهي :

١ - كتاب أرسطو طاليس : علم الأخلاق ، إلى نيقوماخوس ، وقد طبعته دار الكتب المصرية عام ١٩٢٤ .

٢ - كتاب أرسطو طاليس : السياسة ، وقد طبعته دار الكتب المصرية عام ١٩٤٧ وأصدره لطفي السيد بمقدمة مستفيضة عن أرسطو وفكره وعصره ورحلته إلى المعرفة .

وينبغي أن نشير إلى أن هذه المصنفات لم تعتمد خطة معينة أو تصنيفاً موضوعياً محدداً ، وإنما مجرد مختارات دارت حول بعض آرائه في بعض قضايا عصره السياسية والاجتماعية والفلسفية والأدبية ، كما هو واضح من عناوينها ، فهي إذن «منتخبات» من «مبادئه وتأملاته» كما نلاحظ أنها جمعت من صحيفة الجريدة وحدها وفي الفترة من ١٩٠٧ - ١٩١٤ ، باستثناء محاضرة عامة ألقاها عن دور الجامعة في المجتمع نشرت ضمن مجموعة (مباديء في السياسة . . .)

وهذا يوضح لنا أن إسهام لطفي السيد قد انحصر ، وبشكل مكثف خلال هذه السنوات وحدها وأنه لم يكتب شيئاً بعدها ، بل اكتفى بالانخراط في الحركة الوطنية وفي سلك الإدارة والوزارة ، مما يعني أن لطفي السيد توقف عن الكتابة مبكراً وباستثناء ترجمته لأرسطو - فإنه توقف ولما يبلغ من العمر اثنان وأربعون عاماً وأنه عاش بعد ذلك ما يقرب من نصف قرن ، لم يكتب خلالها شيئاً تقريباً . ولعل هذا يجعلنا نتساءل هل كان لطفي السيد صاحب رسالة أو كلمة قالها من خلال صحيفته ثم مضى ، ولم تكن الكتابة «هماً» دائماً بالنسبة له ؟ أم لعله كفر مبكراً بالكتابة السياسية فراح يعمل لخدمة وطنه في مجال التعليم والترجمة ، مكتفياً بدفع تلاميذه في قنوات الكتابة والتعبير ليتقدموا الصفوف بآرائه وأفكاره ، وقد فعل ذلك أيضاً الشيخ مصطفى عبدالرازق والدكتور إبراهيم بيومي مدكور .

- ٢ -

ولهذه المجموعة من المقالات التي بين أيدينا خلفية تاريخية وسياسية ، أدت إليها ، وساعدت هذه المقالات وغيرها ، في إثراء الحركة السياسية والفكرية ، وإحداث ذلك «التحول» الذي ولدته الحركة الوطنية المنبعثة في ليل الاحتلال البريطاني الرهيب . ويقتضينا هذا بطبيعة الحال أن نعود إلى الخلف قليلاً ، حيث الأصول التاريخية التي هيأت المناخ لظهور هذه الكتابات .

لقد شهدت مصر ما بعد الاحتلال البريطاني طوراً جديداً من أطوار حركتها الوطنية ، في ظل جيل جديد ، بدأ وعيه السياسي والوطني ينضج ويكتمل خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، في ظل سياسات الاحتلال ، بينما لا تزال آثار اخفاق الثورة الوطنية (العرابية) ماثلة في الأذهان ، وبرغم ذلك كله كان الشعور الوطني يتحرك متأججاً تحت رماد اليأس والإخفاق ، فكانت الجمعيات السرية والعلنية والمنتديات والصحف (جماعة لطيف سليم ، وصالون نازلي

فاضل ، وصحيفة المؤيد) هي خمائر الحركة الوطنية الجديدة ، تجتذب طلائع هذا الجيل ، ومن خلالها تبرز أسماء سعد زغلول ومصطفى كامل ومحمد فريد وأحمد لطفي السيد وقاسم أمين . . . وغيرهم . وكان أمراً طبيعياً أن ينبذ رواد الحركة أسلوب الثورة ، وتزداد الحركة قوة بتأييد الخديوي الشاب الطموح عباس حلمي فيعضدهم بالمال والتأييد لإصدار صحف جديدة وتأليف جميعات سرية لتحرير البلاد ، كما استعان بالنابهين منهم في وظائف الإدارة وأرسل بعضهم إلى أوروبا للدعاية للقضية الوطنية . ولم يكن اللورد كرومر - الحاكم الفعلي لمصر والمعتمد البريطاني - غافلاً عن الطموح الوطني للخديوي الشاب . فتحداه وأثار معه عدة أزمات ، استناداً إلى قوة الاحتلال كادت أن تفقده عرشه .

وكانت هذه الحركة تعتقد أن حل القضية الوطنية وتحرير مصر في يد أوروبا عامة وفرنسا خاصة ، ولعل هذا كان وراء اتصال الخديوي بمصطفى كامل وطلبه إليه أن ينشيء مع لطفي السيد وعبدالعزيز فهمي جمعية سياسية هدفها تحرير مصر ، كما قرر إيفاد لطفي السيد إلى سويسرا ليحصل على جنسيتها ، ثم يقوم بتحرير صحيفة ، تحميها الامتيازات الأجنبية ، ولكن تركيا ، صاحبة السيادة على مصر لم توافق على ذلك . بينما كانت الحركة الوطنية لا تزال تأمل في تركيا خيراً .

وقد أبعدت العلاقات الاستعمارية فرنسا عن الاهتمام بالمسألة المصرية ثم جاء الوفاق الودي بينها وبين إنجلترا عام ١٩٠٤ صفقة استعمارية بين البلدين ، ليقطع أمل الوطنيين المصريين في مساعدة فرنسا لهم ، كما فقدوا إحساسهم بأهمية ودور الدولة صاحبة السيادة عليهم ، التي استبان عجزها ، تواكب ذلك كله مع يأس الخديوي واستسلامه ثم تقربه من الإنجليز .

أثرت هذه التطورات في الحركة الوطنية الوليدة تأثيراً خطيراً وبدأت تنشأ بينها الخلافات ، وتتصدع عوامل تجمعها وترابطها ، وانفسح المجال لبروز أكثر من

اتجـاه ، وخلال هذه الفترة ابتعد مصطفى كامل عن صحيفة المؤيد ، والتقى لطفي السيد بالشيخ محمـد عبده وتأثر بأفكاره الاصلاحية ، وبعدائه للخديو والأتراك ، وتيقن أن مصر لن تستقل إلا بجهود أبنائها ، وأنه لا أمل في فرنسا أو تركيا ، وكتب بذلك للخديو وذكر له أن المصلحة الوطنية تقتضي أن يرأس الخديو حركة شاملة للتعلمي العام[٣] .

وبدأت تبرز إلى الحياة العامة جماعة محمد عبده ، والتي كانت تضم صفوة تلاميذه ، ممن اشتغلوا معه في تحرير «الوقائع» وتعرفوا على اللورد كرومر وقادة الإنجليز في الصـالـونات ، واشتغلوا في مناصب الإدارة وغيرها . وكانت هذه الجـماعـة تتلقى أفكـار الشيخ محمـد عبـده ومبـادئه . وتتأثر بمواقفه وعلاقاته السياسية ، وقد برزت من بينها أسماء سعد زغلول وأخيه فتحي ، ولطفي السيد وقاسم أمين وإبراهيم الهلباوي وطلعت حرب وحسن عبدالرازق . وتأثروا بأفكار الإمـام الإصلاحية ، ونبذوا أسلوب التحريض والثورة وأيدوا قناعاته بضرورة تهيئة البلاد بأدوات الاستقلال أولاً ، وعلى رأسها التربية والتعليم ، قبل المطالبة بالاستقلال ذاته ، الذي سيجيء بعد حين .

والأهم من ذلك كله أنهم لم يروا بأساً من التعاون مع سلطات الاحتلال في الإدارة وإقرار النظام ، على أن يتولى الإنجليز الوظائف الفنية والعسكرية . كما تأثرت هذه الجماعة بعداء اللورد كرومر للخديو ومن ثم اقتنعوا بضرورة تجريده من كل سلطة حقيقية . وكان أمامهم على خلاف مستمر مع الخديو ، بلغ مداه عام ١٩٠٤ حين استقال الشيخ محمد عبده من الأزهر ، ثم توفى بعد ذلك بعام .

وورث أنصار الشيخ محمد عبده هذه الأفكار والمواقف وشكلوا اتجاهاً خاصاً في السياسـة المصرية ، فأشاد بهم اللورد كرومر في تقاريره الأخيرة . وبالذات باتجاهاتهم «الإصلاحية والمعتدلة» ذكر أنهم أحرى بتسميتهم بالحزب الوطني من

جماعة المتطرفين دعاة الجماعة الإسلامية ، أنصار مصطفى كامل ومحمد فريد . ورأى اللورد كرومر أن أنصار المفتي الراحل الشيخ محمد عبده هم أمل القومية المصرية ، ومعقد الرجاء في التعاون مع الأوروبيين لإصلاح البلاد ، وأنهم «جيروند» الحركة الوطنية ودعا إلى تأييدهم وتشجيعهم بكل قوة .

وشهدت البلاد خلال العامين التاليين لعام ١٩٠٥ موجات من الاضطرابات والاعتصابات منددة بسياسة الاحتلال ومظالمه ، ومطالبة الخديو بالدستور وانضمت بفضل هذه النشاطات قطاعات جديدة للحركة الوطنية ، من الحرفيين والمحامين والطلاب وغيرهم . وكان على الأعيان ممن يعتبرون أنفسهم أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد أن يبحثوا في هذا الخضم - عن صيغة جديدة يدافعون بها عن مصالحهم من خلال الاشتغال بالسياسة من منطق خاص ، يتصل بواقعهم الاجتماعي وبعلاقاتهم السياسية .

ثم وقعت حادثة طابا عام ١٩٠٦ حين أراد السلطان العثماني اقتطاعها من حدود مصر الشرقية ، وتحدته بريطانيا ولعبت دور المدافع عن مصالح مصر وحدودها ، بينما وقف قطاع من الحركة الوطنية في صف السلطان مستنكراً تدخل بريطانيا ، وكان على رأس هذا القطاع مصطفى كامل ومحمد فريد ، في حين وقف فريق آخر من أبناء الأعيان من جماعة محمد عبده وقفوا في الاتجاه المقابل مدافعين عن ممتلكات مصر ، فبدوا في معسكر الإنجليز . وجاءت حادثة دنشواي ، التي اتخذها مصطفى كامل وأنصاره ذريعة لفضح بربرية الإنجليز ووحشيتهم أمام الرأي العام ، بينما وقف نفر من شيعة محمد عبده يعاونون سلطات الاحتلال عند محاكمتها للفلاحين المصريين المحاكمة الجائرة الشهيرة . وفي خضم ذلك كله عانت البلاد من أزمة اقتصادية طاحنة (١٩٠٦ - ١٩٠٧) مع موجات العنف والتطرف . فأضيفت بهذه العوامل أسباباً جديدة لفريق من الأعيان المثقفين المصريين لكي يؤلفوا حزباً سياسياً ، وبالفعل كان عام ١٩٠٧ هو عام مولد الأحزاب السياسية ، فظهر حزب الأمة ، ثم أعلن الحزب الوطني

عن تأليفه وبرنامجه ، وأعقبهما حزب السلطة الخديوية (حزب الاصلاح على المباديء الدستورية) .

وكان على سلطات الاحتلال أن تواجه ما أسمته بموجات العنف والتعصب من قبل الشباب المتطرف ، ودعاة الجامعة الإسلامية . وذلك بالاستعانة بالعناصر المعتدلة من الأعيان ، ومن يعايشهم من المثقفين وإبرازهم ليلعبوا دوراً في السياسة من خلال موقفهم «المعتدل والإصلاحي» وتدعيمهم لإصدار صحيفة تنطق بلسانهم ، فتهيأت الفرصة لأنصار محمد عبده ، في ظروف تاريخية ملائمة ، لإصدار صحيفة «الجريدة» لطرح أفكارهم واتجاهاتهم السياسية ولكسب قطاعات من الحركة الوطنية إلى صفوفهم ومذهبهم في السياسة الوطنية .

وكان لطفي السيد أبرز مثقفي هذا التيار . ولسان حاله والمعبر عنه ووالت الجماعة اجتماعاتها في أواسط عام ١٩٠٦ لوضع قانون الجريدة ، بتشجيع من اللورد كرومر[٤] ، وقد نسب لطفي السيد فكرة إصدار الجريدة إلى نفسه وذكر أنه تحدث بها إلى صديقه محمد محمود باشا ابان حادثة طابا ، ولكن التطورات التي أدت إلى إصدار الجريدة أكدت أن الفكرة جالت بأفكار الكثيرين من أصدقائه السياسيين من تلاميذ الإمام ، وإنه إنما ساعد على إبرازها وإخراجها إلى حيز التنفيذ وتأسست بالفعل شركتها واختير لطفي السيد مديراً لتحريرها[٥] ، وصدر العدد الأول منها في ٩ مارس ١٩٠٧ . وفي ٢١ سبتمبر من نفس العام تحولت شركة الجريدة أو جمعيتها العمومية إلى جمعية عمومية لحزب سياسي هو حزب الأمة ، الذي ترأسه محمود باشا سليمان ، وذلك بعد أن اعتقدت جماعة الجريدة أنها هيأت الرأي العام من خلال الجريدة ، لقبول اتجاهها السياسي والحزبي الجديد .

وأعلن حزب الأمة مبادئه ، التي يمكن تلخيصها في عبارةواحدة هي إعداد الأمة بالكفاءات العلمية والاقتصادية ، ومشاركة الحكومة بعض اختصاصاتها .

وتوسيع اختصاصات الهيئات التمثيلية القائمة . وطبيعي أن هذه هي من وجهة نظر الحزب ، مقدمات الاستقلال ، الذي لم ينص عليه البرنامج ، لأنه سيجيء بعد ذلك ، وقد رفع الحزب منذ البداية شعار «الاعتدال» في مطالبه ، كما تبنى أسلوب «التدرج» على ما يظهر في برنامجه ، من منطق أن الظروف التي تمر بها البلاد لا تسمح بغير ذلك ، واعتبروا أنفسهم بذلك واقعيين وعمليين يشتغلون في حدود الممكن .

- ٣ -

وكتاب صفحات مطوية بالرغم من كونه مجرد مقالات مجموعة من افتتاحيات لطفي السيد اليومية لصحيفة «الجريدة» ومن ثم تبدو لأول وهلة أنها ليست موضوعاًمدروساً لكتاب . ولكونها نشرت «حسب المناسبة» فهي لا تتسم بصفة الدراسةالمتأنية ، التي تصل بموضوعها إلى غاية محددة وتقدم وجهة نظر جديدة ، بالرغم من ذلك كله فان عقلية لطفي السيد ذاتها ، الدقيقة المتأنية ، تصدر في آرائها عن قناعات ومباديء واضحة . ويؤيد ما ذهبنا إليه أن المقالات جميعها ، على اختلاف تواريخ نشرها وعدم ترتيبها ، ورغم محاولة التصنيف الشكلية لها قام بها الأستاذ إسماعيل مظهر ، فهي تتناول آراء لطفي السيد السياسية حول عدد معين من الموضوعات تتمثل فيما يلي :

- موقفه من الجامعة الإسلامية ، والاطار السياسي لها الممثل في دولة الخلافة العثمانية وسيادتها على مصر .
- موقفه من الخديو ، صاحب السلطة الشرعية في البلاد ، ومفهومه لحدود سلطاته وممارساته .
- نظريته في استقلال مصر والجلاء البريطاني عنها ، أو مذهبه بشكل عام في حل القضية الوطنية .
- رأيه في المسألة الدستورية والحكم النيابي .

- وظيفة الحكومة وصلاحيات السلطة التنفيذية .
- قضية التربية والتعليم .

بالنسبة لموقفه من الجامعة الإسلامية ، فيتضح من ملاحظاتنا أنه كان من دعاة القومية المصرية أو الجامعة المصرية ، في مقابل أو كبديل «للجامعة الإسلامية» وان ذلك انعكس بطبيعة الحال على موقفه من السيادة العثمانية على مصر ، وكم من مرة تعجب من أولئك الذين يعلقون آمالهم في استقلال مصر على تركيا ، فكتب بسخرية « . . إننا بقينا ننتظر نتائج ما يعمله لنا الأتراك فلم ننل من وراء ذلك شيئاً . . »[٦] . وقد هاجم لطفي السيد فكرة قيام وحدة على أساس الدين «واتخاذ وحدة الاعتقاد في القرن العشرين قاعدة للأعمال السياسية ، التي يجب أن تبنى على المنافع ، لا على المعتقدات . فهل من يقول بأن مسلماً مصرياً يفضل منفعة تركيا على منفعة مصر ، أي على منفعته هو ؟»[٧] .

وقد نفى لطفي السيد وجود كلمة جامعة إسلامية (بانيسلا مزم) في اللغة ، وأفاد أن ذلك من ابتداع السياسة التي تخلق ما تشاء «أما كون الجامعة الإسلامية موجودة وجوداً حقيقياً أو إنها مقصد من المقاصد التي يسعى إليها المسلمون ، فهذا لا دليل عليه مطلقاً ، كما أنه لو حوول ايجادها لاستحال ذلك على طلابه . وان أبلغ مثال على ذلك هو انشقاق المسلمين على أنفسهم أيام خلافة أمير المؤمنين على بن أبي طالب . . »[٨] .

ثم يحدد علاقة مصر بتركيا بما حددته الفرمانات التي وسعت من استقلال مصر ، التي جعلت لتركيا عليها السيادة في المسائل الخارجية وحدها ، «وأن المصريين إذا سعوا لأكثر من هذا ، كانوا كمن يعرض عن الاستقلال» ولذلك عارض بشدة الفكرة التي روجتها بعض دوائر الحزب الوطني عندما قامت الثورة الدستورية في تركيا ، وهي أن يكون لمصر نواب في البرلمان التركي (مجلس المبعوثان) ، وذكر لطفي السيد أن ذلك يضيع على مصر استقلالها وسيادتها

الداخلية ، وأنه لا ينطبق على مركز مصر الدولي ولا يتفق ومصلحة المصريين لأن «الحكومة التركية الحرة تعتبر مصرفاً رأساً ، فهل نعتبرها نحن ذنباً ؟ هل يجوز لنا أن نسلب مصر حقها ، فنجعلها خاضعة لمجلس المبعوثان ، في حين أن الدولة العلية ذاتها تحترم استقلالنا ، ولا تطالبنا بشيء من ذلك ؟»[٩] .

وهكـذا اعتبر لطفي السيد الجامعة الإسلامية وهماً وخيالاً مثيراً للسخرية وكـان جريئاً بدرجة خطيرة ، في مواجهة التعاطف الفطري السائد ، مع دولة الخلافة ودعوتها إلى الجامعة الإسلامية . وسوف يكرس لطفي السيد بعد عام ١٩٠٩ مقـالات عديدة ليطرح فيهـا أفكـاره عن القـومية المصرية أو الجـامعة المصرية ، متمثـلاً المنفعـة وحـدها كأساس للرابطة القومية «فعلى المنفعة تبنى الأوطان» حيث لا مكان للعاطفة الدينية ، وقد اعتبر ذلك تطويراً لأفكاره في هذا المجال وهو أمر أثار جدلاً واعتراضاً شديدين .

أما بالنسبة لموقفه من صاحب السلطة الشرعية في البلاد ، الخديو عباس حلمي ، فربما كان لطفي هو أول من استخدم تعبيرالسلطة الشرعية (الخديو) والسلطة الفعلية (الاحتـلال) ليؤكد فكرة أن سلطة الخديو مجرد سلطة شرعية إسمية . ويمكننا أن نفسر موقف لطفي السيد العدائي من هذه السلطة باعتباره نابعاً من موقعه الاجتماعي ، كابن لطبقة الأعيان المصرية الذين يعتبرون أنفسهم كبراء الأمـة ورؤسـاؤهـا والذين رفعوا شعار «سلطة الأمة» في مواجهة السلطة الخديوية كما ينبع هذا الموقف أيضاً من موقف جماعة محمد عبده ككل ، المعادي للخديو. . بالإضافة إلى أن قراءات لطفي السيد في الفكر السياسي وخاصة ما يتعلق بسلطات الحاكم وحدودها وممارساتها ، جعلته يقف موقفاً واعياً من هذه السلطة . وقد كتب «ان الحقوق التي يكسبها الملك أو الأمير إنما يكسبها لقومه ، لا لنفسه ، لأنه أما وكيل ، أو فضولي أصبح بالإجازة في حكم الوكيل ، وليس له إلا حق الملك أي حق التاج فقط»[١١] .

وقد نادى لطفي السيد بجرأة شديدة بمحاسبة الحاكم ، إذا لم يكن دستورياً «فليس لأحد أن يقول أن الملوك والحكام هم فوق المسئولية لأن الذي يريد أن يكون منهم فوق المسئولية ، يجب أن يعطي قومه دستوراً ويكف هو عن العمل بالذات ، والدستور كفيل ببيان مسئولية كل عامل فيه . .»[١٢] وأكثر من هذا لا يتورع لطفي السيد عن غمز السلطة الخديوية ومهاجمتها بشكل غير مباشر ، حين هاجم «الحكومة الشخصية» على اعتبار أنها منحصرة في شخص الخديو ووزرائه» . وليس للأمة في أمرها لا باليمين ولا بالشمال ، وأن لهذه الحكومة الشخصية محركاً أو مشرفاً هو سلطة الاحتلال الإنجليزي . .»[١٣] .

ويضيف أن المصريين يحبون أميرهم ويحترمونه ، ولكنهم مع ذلك لا يستطيعون الرضى عن حالتهم السياسية الحاضرة ، إلا إذا أخذ سموه في أسباب إشراك الأمة وإياه في الحكم على صورة تجعل مجموع الأمة حاكماً ومحكوماً ، لا سيداً وعبداً[١٤] . ثم تطالبه بأن يكف يده عن التدخل في شئون الحكم مادامت الأمة لم تحصل على الدستور بعد ، ثم يستحثه على ذلك بقوله «ان المصريين جميعاً متفقون بأن مقاصد أميرهم أن يوافقهم على جعل الخديوية المطلقة ، خديوية مقيدة بإرادة الأمة»[١٥] وهكذا يبدو موقف لطفي السيد من صاحب السلطة الشرعية واضحاً منذ البداية أو يكتفي بأن يملك ولا يحكم ، كما أنه لم يمالئه أو يهادنه ، إلا فيما اقتضته الكياسة أو حركات السياسة ، وظل مدافعاً عن حقوق الأمة وسلطتها التي ستؤول إلى كبرائها وأعيانها من وجهة نظره .

أما قضية الوجود الاحتلالي واستقلال مصر فقد نالت اهتماماً واضحاً من لطفي السيد ولكن من منطلق جماعته واتجاهها الحزبي . ويستند هذا المنطلق على أصول منها علاقة هذه الجماعة الطيبة مع المعتمد البريطاني اللورد كرومر ، ومنها

إقرارهم بسياسة الأمر الواقع واعتبار الاحتلال نازلة من السماء لا يملك لها المصريون دفعاً «ومن ثم التصرف في ضوء هذا الاعتبار ، مع ما يجره هذا من «الثقة» في وعود ساسة الاحتلال ، ثم «التعاون» معهم على أمل تحقيق استقلال مصر . وفي هذا الصدد يذكر لطفي السيد أن سياستنا مع الإنجليز لا تخلو من أحد وصفين أما سياسة معاندة وعداء ، أو سياسة مسالمة ، لا استسلام ، وقد علم العقلاء وجربوا سياسة المعاندة بضع عشرة سنة جرت بنا إلى هذا الحال . . ولا شك أنها سياسة عقيمة . فلم يبق سوى سياسة المسالمة والمحاسنة ، المقرونة بالمحاسبة ، وأول مظاهرها المجاملة . . » ولذلك وصف المحتفلين باللورد كرومر عند رحيله بأنهم «عقلاء الأمة» ، ثم حاول تقييم سياسته ، فاعترف بفوائدها الاقتصادية والمالية حتى لقد وصفه بأنه «أعظم الاقتصاديين» بالرغم من اعترافه بأنه «حرم مصر حياة سياسية تطمح إليها كل أمة حية . . ان جناب اللورد كرومر ينظر في كل أمر إلى مصلحة دولته قبل كل شيء . . »[١٦] . وهو تقييم فيه تخبط واضح .

وقد حاول لطفي السيد أن يؤلف كتاباً يرد به على كتاب اللورد كرومر «مصر الحديثة» الذي كال فيها للمصريين الاتهامات بالتعصب والعمى ونكران الجميل للاحتلال ، وأنشأ لطفي لذلك مقالاً تمهيدياً . منتوياً أن يسمى كتابه «الإنجليز في مصر» يترجمه للإنجليزية بعد أن يتمه ، لتوزيعه في أوروبا . ولكنه نكص عن ذلك ، مضيعاً بذلك فرصة ثمينة كان بوسعه خلالها فضح السياسة الاستعمارية لانجلترا في مصر .

وعندما جاء جورست خليفة كرومر ، بسياسة الوفاق مع صاحب السلطة الشرعية ، التي أضرت كثيراً بكل قطاعات الحركة الوطنية انتقد لطفي السيد هذه السياسة في مقالات عديدة ، وذكر انها أدت إلى فتور عام في فكرة الاستقلال وتراخ في مفاصل الوطنية ، كما زادت من حقوق الخديوي الشخصية المقدسة . وأضاف ان سياسة الوفاق قد جردت الأمة من سلطتها ، والحكومة من مهابتها ،

فامن المصريون أن الإنجليز طامعون لا مصلحون . .[١٧] .

هكذا آمن لطفي السيد في النهاية وأيقن أخيراً أن سلطات الاحتلال -كما ذكر- إذا كانت مسئولة تمسك بيدها كل السلطات وتتدخل في كل الأمور ، فإن ذلك سيقف في حد ذاته عقبة كؤودا في سبيل حرية العمل ، التي لا يمكن بدونها تمرين المصري على الحكم وتعويده على الاستقلال ، ثم استنتج من ذلك أن تأهيل الإنجليز للمصريين وتدريبهم لهم على الحكم الذاتي ، مع تدخل الإنجليز بشكل تام في الإدارة ، أمران لا يجتمعان .

وعلى ذلك أدرك لطفي السيد كذب دعوى «الإصلاح» التي ضلل بها الإنجليز حزبه ، كما أيقن كذب دعواهم بأنهم إنما جاءوا ليدربوا المصريين على حكم أنفسهم ، وبالتالي اكتشف فشل هذه السياسة «العملية» التي اعتقدت بصدق نوايا الإنجليز ودعواهم بالإصلاح ، وهي السياسة التي اعتنقها حزبه ودافع عنها منذ البداية .

لقد حظيت المسألة الدستورية والحكم النيابي باهتمام واسع من كل قطاعات الحركة الوطنية ، ولكنها من زاوية حزب الأمة لم تكن مطلباً راديكالياً ملحاً ، وإنما يتطلب الوصول إلى دستور كامل ومجلس نيابي تام السلطات ، تدريب المصريين على ذلك ، تدريجياً بتوسيع اختصاصات الهيئات التمثيلية أو شبه النيابية القائمة (مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، ومجالس المديريات) أو كما قال لطفي السيد «ليكن طلبنا لأهونها على أولى الأمر ، وأقربها لارتياح نزلائنا الأوروبيين وهو توسيع اختصاصات الهيئات النيابية الحاضرة توسيعاً جوهرياً لنصل إلى المجلس المنشود» ، ثم يطور لطفي أفكاره أحياناً فيقترح مجلساً للتشريع ، لا يتعدى أثره إلى غير المصريين «نطلب سلطة الأمة على الأفراد ، نطلب أن نحكم أنفسنا ، لا أن نحكم غيرنا ، فهل نحن ظالمون ؟ إن الحكومة النيابية هي الحكومة الوحيدة اللازمة لترقية الأمة»[١٨] ولا يخفى بطبيعة الحال

مفهـومـه لسلطة الأمـة ، ممثلة في صفوتها التي سوف تمارس الحكم من خلال المجلس الذي اقترحه .

وكان لطفي السيد من المؤمنين بالدستور . وطالما امتلأت مقالاته بالمطالبة به «لأنـه هو الذي يحمي صفات الحرية والاستقلال وينميها ولا يجعل بعد ذلك للاستبداد عليها سبيلاً ، الدستور يخلق حق مراقبة الأمة على حكومتها ، لأن هذا الحق طبيعي صرف موجود في طبائع الأمم وفي طبائع الحكومات ، ولكن الـدستور يقر هذا الحق ، ويجعل الحكومة تعترف به اعترافاً صريحاً»[١٩] . وفي مناسبة أخرى يهاجم القانون النظامي المعمول به ويصفه بأنه «شبه دستور أو رائحة دستور ، وهو محض هبة قابلة قانوناً للرجوع فيها ، وأنه يجوز قانوناً العدول عنـه ، لأنـه لم يقيد السلطة التشريعية التي يملكهـا سمـو الخـديو إلا تقييداً واهياً . .»[٢٠] . لكنا نلاحظ أن لطفي السيد لم يطلب لمصر دستوراً كاملاً إلا بعد أن طلبه أعضاء مجلس الشورى وكذلك أعضاء الجمعية العمومية جميعاً .

وقد قدم لطفي السيد للسير جورست المعتمد البريطاني مشروعاً يقترح فيه تعديل القانون النظامي القائم منذ عام ١٨٨٣ ، نص فيه على إبقاء النصاب المـالي للترشيح ، مع إعفاء العلماء والمحامين والأطباء منه ، مما ينقص بطبيعة الحال من معنى النيابة عن الأمة ويقصرها على فئة القادرين والمثقفين ، كما طالب بتوسيع اختصاصات مجالس المديريات ، بزيادة أعضائها وزيادة فاعليتها ، أما بالنسبـة لمجلس شورى القـوانـين فقد طالب بمضاعفة عدده وإبطال التعيين بمعرفة الحكومة . وأن يكون علني الجلسات ، كما يصبح رأيه قطعياً في قوانين المحـاكم الأهلية والـري ولـوائـح الأمن العـام والضرائب واستشارياً فيما عدا ذلك[٢١] . ولكن ذلك كله كان دون المطالب الوطنية ، كما كان يتفق وفلسفة حزبـه المـطالبة بالتدرج . وعندما استجابت الحكومة وقدمت مشروعاً بتوسيع اختصاصات مجالس المديريات أدرك لطفي السيد أن تلك كانت سياسة عقيمة

فذكر «أنه لا يجوز لحكومة تحترم نفسها وتحترم أمتها أن تجود بعد طول الوعود بمثل هذا المشروع التافه . الذي لا يستحق المناقشة فيه . .»[٢٢] وهكذا كانت مطالب لطفي السيد الدستورية متواضعة قياساً إلى مطلب الحركة الوطنية الحاسم بدستور كامل ، وبمجلس نيابي تام السلطات .

وقد حظيت السلطة التنفيذية والوزارة المصرية بقسط وافر من اهتمامات لطفي السيد . وكان دائماً يصفها بأنه «وزارة شخصية» ثم يصف هذا النوع من الحكومات بأنه أحط أنواعها ، لأنها لا تستمر في أمة إلا باستمرار صفات الذل والعبودية في قلوب أفرادها . كما أضاف أن الحكومة الشخصية مستمدة من رغبة المنافقين في بقائها ، والمنتفعين باستبدادها ، ومن غفلة شعور الأمة . وفي تشخيص هام راح لطفي يحدد العناصر التي تستمد منها الحكومة الاستبدادية قوتها : وأولها إكبار الشعب لها ، واحترامه لكل ما يتعلق بها من أشياء ، وثانيها ان إسم الحاكم فيها لا يذكر إلا مقروناً بألفاظ التبجيل والعبودية والنسب الكاذب ، وثالثها أن الجندي فيها يتبختر في الطرقات ويرى كل الأفراد دونه مهما علت أقدارهم ، ماداموا لا يلبسون الكسوة العسكرية ، ورابعاً ترى فيها كل موظف كبير له عباد يستجدونه الخير ، ويستدفعون به السوء[٢٣] .

وفي تحديد صارم يقرر لطفي السيد أن الحكومة وكيلة عنا ، نصبناها للقيام بأعمالنا ، نحن الذين نرزقها بأموالنا وندافع عنها بأولادنا . ثم يحلل ظاهرة كراهية الناس للسلطة ويفسر عداءهم لها ، ومن مظاهر هذا العداء بكاء الأهالي عندما يدعى أحد الأبناء لأداء الخدمة العسكرية واجتهاد الناس في القرى لحجب المتهمين عن أعين السلطات والإحالة بينهم وبين إثبات التهم عليهم ، وقد فسر ذلك كله ليس بجبن الناس أو بتفضيلهم للظلم على العدل ، ولكن بعدم ثقتهم بالحكومة ، واعتقادهم أن التجنيد في مصلحة الحاكم دون المحكومين وأن الحكومة وأعوانها لا يسعون لمصلحة الأمة .

وكان لطفي السيد يستخدم مصطلحات سياسية تبدو جديدة على أذهان قرائـه ، فهـو يصف الحكـومـة المصرية بأنها أوتـوقـراطية ، ثم يحدد مظاهـر أوتوقراطيتها ، واعراضها عن إشراك الناس في حكم بلادهم وتجافيها عن مطالب الأمة من الرقي السياسي ، وأنها لا تهتم إلا بمصلحة الحكام لا المحكومين ، وأنها قد زاد عليها القدر سلطة الاحتلال الإنجليزي ويضيف ان بقاء الوزارة في الحكم موقوف على رضى السلطة عنها ، بينما نجاحها موقوف على رضى الأمة عنها ، وان الوزارة التي فضلت البقاء في كراسيها على النجاح في أعمالها واكتفت برضى السلطة عن رضى الأمة لا تستحق إسمها[٢٤] .

وعنـدمـا تغـيرت الوزارة القائمة (وزارة مصطفى فهمي) وسارت الوزارة الجديدة (وزارة بطرس غالي) على نفس السياسة ، ذكر أن تغيير الوزارة لا يعني تغيير أشخـاص الـوزارء بآخرين ، وإنما تغييرها يكون بسياسة جديدة حقيقية ومسئولة . وقد تعجب من الطريقة التي تؤلف بها الوزارات في مصر ، وكتب أن «الطريقة المعقولة هي أن يسمي أولاً رئيس الوزارة ، فيضع خطة سيره فإذا قبلت أخذ في انتخاب زملائه ، فيعرض على أحدهم محفظة إحدى الوزارات ولكن النظار في مصر يعينون كما يعين الموظفون والقضاة والمديرون وغيرهم لأن وظائف الوزراء فيها ، من الوجهة السياسية ، ليس لها قانون»[٢٥] . وكتب لطفي السيد كثيراً عن مهام الوزراء وحريتهم في ممارسة شئون وزاراتهم وكرامة المنصب. . . إلـخ مما يدخـل في باب المقـالات التنـويرية الاصلاحية ، التي كان لطفي ، بالاستعـانة برصيد قراءاته في الفكر السياسي ، قادراً على اثارة قضاياها بخبرة وحيوية ، فلعبت مقالاته دوراً تنويرياً سياسياً بالنسبة للرأي العام . وكان ممن كرسـوا استعـمال مصـطلحـات الـديمقـراطية والارستقـراطية والأوتـوقـراطية والاستبدادية وغيرها من مفاهيم ومصطلحات الفكر السياسي الحديث .

وأخـيراً حظيت قضية التعليم بقسط وافـر من اهتـمامات وكتابات لطفي

السيد ، فرسم سبل إصلاحه ، وانتقد فكرة اقتصاره على الاهتمام بتعليم الإنسان لجعله مجرد آلة في ماكينة الحكومة ، وكذلك انتقد أسلوب التعليم الذي لا ينمي في الإنسان سوى ملكات الحفظ والتقليد ، دون قدراته على التفكير والإبداع والاختراع .

وأبدى اهتماماً خاصاً بمسألة اختيار المعلمين والأساتذة ، وتعجب من مسألة الاكتفاء بالأساتذة الإنجليز في المدارس ، واعتبر ذلك عملاً سياسياً «وأن السياسة ما دخلت إلى التعليم إلا أفسدته»[٢٦] . وأبدى لطفي السيد اهتماماً خاصاً بالتعليم العام ، واعتبره الطريق الوحيد للاستقلال واجلاء المحتل ، وانتقد الحكومة لأنها لم تفطن إلى ضرورة جعل التعليم وطنياً أو بعبارة أخرى «إدخال قواعد آدابنا القومية وأخلاقنا إلى المدارس . فالغرض من التعليم العام لكل أمة هو صبغ أبنائها بصبغة واحدة ، حتى يصبحوا بقدر الإمكان متشابهين في الأخلاق والميول والعادات ، فإذا ضاقت الفروق بينهم ، سهل عليهم أن يكونوا مجموعاً متشابه الأجزاء ، وفي ذلك معنى الوحدة القومية[٢٧] .

ومن الملاحظ كذلك أن لطفي السيد قدم أفكاراً في البيداجوجيا وفنون التربية ، برزت فيها ثقافته الواسعة وقارن بشكل صارم بين التربية والتعليم ، وأبدى اهتماماً خاصاً بالتعليم الفني ، والاهتمام بتعليم البنات على نطاق أوسع .

* * *

الهوامش

(١) أحمد لطفي السيد : قصة حياتي (صفحة ٣٧) وبها ترجمة كاملة لحياته يمكن الإفادة منها بشكل أوسع .

(٢) يمكن الإفادة في هذا الشأن بكتابات :

- ليفين : الفكر السياسي والاجتماعي الحديث (صفحة ١٩٧) - البرت حوراني : الفكر العربي في عصر النهضة (صفحة ٢١٠) .
- لويس عوض : المؤثرات الأجنبية في الأدب العربي ، (جـ١ ص٧٧ - ٧٨) .

Safran N. "Egypt in Search of Political Community" p. 90.

(٣) أحمد لطفي السيد : قصة حياتي ، (صفحة ٣٩ وما بعدها) .

(٤) عن قيام الأحزاب ونشأتها يمكن الافادة بكتاب أحمد زكريا : حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية (ص٤٢ - ٤٣) ونفس المرجع (ص٥٩ - ٦٠) عن مساعدة كرومر لجماعة الجريدة ، (ص٥٥ - ٥٦) حول فكرة إصدار الصحيفة .

(٥) لم تكن رئاسة لطفي لتحرير الجريدة منصباً دائماً له . فقد تولاها عنه في فترات انقطاعه أو إبعاده كل من إبراهيم رمزي ومحمد حسين هيكل وعبدالحميد حمدي ، حتى ترك لطفي الجريدة نهائياً في أواخر عام ١٩١٤ وظل عبدالحميد حمدي رئيساً لتحريرها حتى توقفت نهائياً في أواخر يونيو ١٩١٥ .

(٦) صفحات مطوية ، ص٧(*) .

(*) أرقام الصفحات التي نستخدمها هنا ترجع إلى الطبعة الأولى التي نشرها إسماعيل مظهر عام ١٩٤٦ .

(٧) صفحات مطوية ، ص٣٧ .

(٨) صفحات مطوية ، ص٩٩ - ١٠١ .

(٩) صفحات مطوية ، ص٣٧ - ٣٨ .
وأنظر دراستنا بحولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتاعية ، جامعة قطر ، العدد العاشر ، سنة ١٩٨٧ .

(١٠) Safran, N., op. cit., p. 95.

(١١) صفحات مطوية ، ص٣٧ .

(١٢) صفحات مطوية ، ص١٢٢ .

(١٣) صفحات مطوية ، ص١٢١ .

(١٤) صفحات مطوية ، ص١٣٨ .

(١٥) صفحات مطوية ، ص٢٤٣ .

(١٦) صفحات مطوية ، ص ٧٧ ، ٧١ - ٧٣ مقالاته عن اللورد كرومر وتقييم سياسته في مصر .

(١٧) المرجع السابق ، ص١٤٣ ، ص١٤٤ .

(١٨) المرجع السابق ، ص٢٤ ، ٥٠ - ٥٦ .

(١٩) المرجع السابق ، ص٢٣٧ .

(٢٠) المرجع السابق ، ص٢١١ .

(٢١) المرجع السابق ، ص١٩٧ - ٢١١ .

مراجع مختارة

١ - أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٩ .

٢ - أحمد لطفي السيد : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر ١٩٠٧ - ١٩٠٩ ، جمعة إسماعيل مظهر ، القاهرة ١٩٤٦ .

٣ - أحمد لطفي السيد : قصة حياتي ، كتاب الهلال ، عدد ١٣١ ، القاهرة ، فبراير ١٩٦٢ .

٤ - أحمد لطفي السيد : تأملات في الفلسفة والأدب والاجتماع ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٥ .

٥ - أحمد لطفي السيد : مباديء في السياسة والأدب والاجتماع ، كتاب الهلال ، عدد ١٤٩ ، أغسطس ١٩٦٣ .

٦ - أحمد لطفي السيد : المنتخبات ، الجزء الأول ، دار النشر الحديث ، القاهرة ، ١٩٣٧ .

٧ - أحمد لطفي السيد : المنتخبات ، الجزء الثاني ، مطبعة المقتطف بمصر ، ١٩٤٥ (جمعها إسماعيل مظهر) .

٨ - حسين فوزي النجار : أحمد لطفي السيد أستاذ الجيل ، أعلام العرب ، عدد ٢٩ ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٩ - حسين فوزي النجار : لطفي السيد والشخصية المصرية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٣ .

١٠ - عبداللطيف حمزة : أدب المقالة الصحفية في مصر ، الجزء السادس ، لطفي السيد في الجريدة ، الطبعة الثانية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٦١ .

١١ - لويس عوض : المؤثرات الأجنبية في الأدب العربي ، الجزء الأول ، معهد البحوث والدراسات العربية العالية بالقاهرة .

١٢ - ليفين ، ز. ك. : الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر ، ترجمة بشير السباعي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٧٨ .

١٣ - Ahmed, J. M., "The Intellectual Origins of Egytpian Nationalism", London, 1960.

١٤ - Safran, N., "Egytp in Search of Political Community", Harvard, 1961.